اسم المقال: إدراك مصادر التهديدات الأمنية في البيئة الاستراتيجية (العناصر المؤثرة والنظريات المفسرة)
اسم الكاتب: انغام عادل حبيب، أ.د. علي حسين حميد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/1390
تاريخ الاسترداد: 2025/05/18 01:51 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على
info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة قضايا سياسية الصادرة عن كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

إدراك مصادر التهديدات الأمنية في البيئة الاستراتيجية
(العناصر المؤثرة والنظريات المفسرة)
Realizing the sources of security threats in the strategic environment
(influencing elements and explanatory theories)

انغام عادل حبيب
angham addel habeeb

أ.د. علي حسين حميد*
Prof. Dr. ali hussien hameed

الملخص :
تعد التهديدات الأمنية واحدة من اهم الظواهر التي ترافق الزمان ماضيا وحاضرا ومستقبلا، فالتهديد هو احد المداخل السلوكية المهمة التي لا تأتي من فراغ ويستخدمها البشر للإفصاح عن التفاعلات الاجتماعية، وهو عملية ديناميكية تنطوي على تحديد اهداف الطرف الاخر التي يسعى للقيام بها، ويختلف التهديد عن الكثير من الظواهر السياسية للبيئة الأمنية ويتمايز عنها من حيث المفهوم والاهداف والغايات، وان فهم التهديد كظاهرة مهمة في البيئة الاستراتيجية العالمية يعتمد في جانب كبير على أسلوب إدراكه، وتنصرف عملية إدراك التهديدات الأمنية الى تحديد درجات قصوى وأخرى دنيا للأذى المتوقع، كما يختلف رد الفعل المتوقع باختلاف درجة التهديد ، فـ إدراك التهديد هو الحد الفاصل الذي يميز التهديد الحقيقي عن التهديد الكامن وان عملية إدراك التهديد لا تتم بمعزل عن البيئة الأمنية المحيطة بالتهديد، وبالأخص توزيع القوى ما بين الفواعل والوحدات الدولية والغير دولية، وان عملية تحليل علاقة تلك الفواعل بأطراف التهديد يمكن ان يؤثر على كيفية إدراك التهديد وعلى نوعية الاستجابة للتهديد، كما يعد من العوامل المؤثرة في ثبات التهديد او تغييره.
الكلمات المفتاحية : (التهديد، إدراك التهديد، عناصر التهديد، نظريات التهديد)

Abstract:
Security threats are one of the most important phenomena that accompany time, past, present and future. The threat is one of the important behavioral entrances, which do not come from a vacuum and are used by humans to disclose social interactions. It is a dynamic process that involves defining the goals of the other party that it seeks to do. It is one of the political phenomena of the security environment and is distinguished from it in terms of concept, goals and objectives. Understanding the threat as an important phenomenon in the global strategic environment depends largely on the method of realizing it. The degree of the threat. Perception of the threat is the dividing line that distinguishes the real threat from the latent threat, and the process of perceiving the threat does not take place in isolation from the security environment surrounding the threat, especially the distribution of forces between international and non-international actors and units, and that the process of analyzing the relationship of those actors with the parties to the threat can It affects how the threat is perceived and the quality of response to the threat. It is also one of the factors affecting the stability or change of the threat.
Key words: (the threat, threat perception, threat elements, threat theories)

* أستاذ دكتور في قسم الاستراتيجية – كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين dr.alihussien@nahrainuniv.edu.iq

المقدمة :

تستمر طبيعة التهديدات الامنية في عالم اليوم بالتحول والتحور نتيجة العديد من العوامل والمسببات لعل اهمها ظروف العولمة الشاملة التي نعيشها اليوم وما افرزته من مخاطر جديدة ، فقد تنوعت المخاطر والتهديدات التي تجابه الدول والمجتمعات والافراد في عالم المعاش الذي يشهد تلاشي الحدود السياسة والجغرافية واضمحلال القيود الاقتصادية والثقافية لصالح الفضاءات المنفلتة من أي ضبط او رقابة ، وليست بالضرورة مرتبطة بالتهديدات العسكرية ومخاطر نشوب الحروب، بقدر ما ترتبط بتهديدات "صغيرة" تمس امن الفرد في حقوقه الاساسية (الحياة ، الصحة ، التعليم ، السكن ، ...) ، وبالتالي اكتسبت هذه التهديدات الجديدة اهمية متزايدة لدى الباحثين والمهتمين كما لدى الخبراء و دوائر صناعة القرار نظراً لشمولية مخاطرها و اثارها العابرة للأوطان، وبالتالي اصبح مفهوم **"التهديد"** ومن الناحية النظرية مفهوم جديد للتهديد ذات طابع معقد متعدد المجالات والمستويات والفواعل .

أهمية البحث :

تكمن أهمية هذا البحث في ضرورة إدراك التهديدات الأمنية، اذ يعد الأمن الركيزة الأساسية للمجتمع بحيث لا يمكن تصور نمو أي نشاط دون تحقيق الأمن، لذلك يعد إدراك التهديد مرحلة مهمة فهو يسهم في ترجمة الحقائق الواردة من البيئة الخارجية ويقدمها الى صناع القرار، وبالمحصلة إيجاد الوسائل الكفيلة لمواجهة الاشكال والمستويات المختلفة للتهديد.

مشكلة البحث :

تبرز مشكلة البحث في أن مواجهة التهديد لم تعد كافية من خلال امتلاك القوة، ومن اجل ردع تهديدات البيئة الاستراتيجية لابد من إيجاد صيغة فاعلة تخلق حالة من التوازن من اجل حد السلوك العدواني، وان إدراك التهديد والتعامل مع سلوك معين له أسبابه الخاصة بالدول.

فرضية البحث :

تنطلق فرضية البحث من فكرة مفادها (ان مواجهة التهديد لا تعتمد على القوة بصورة كلية وان افضل طريقة لمواجهة التهديدات التي تصدر من اطراف لا تملك القوة هي موازنة سلوكها المهدد، وان هذا الامر يعتمد على فهم التهديد للتعامل معه بعد ذلك)

الاطار المنهجي للبحث :

سيتم الاستعانة بمنهج التحليل النظمي من اجل تحليل ظاهرة التهديد وتفاعلاته المختلفة وفي اطار العوامل والمؤثرات التي تؤثر وتتأثر به، فضلا عن استخدام المنهج السلوكي وهو المنهج الذي يستقرى أسلوب إدراك التهديد لدى صناع القرار وطبيعة القرارات التي يتخذونها والعوامل التي تؤثر في اصدار تلك القرارات.

تقسيمات الدراسة :

تم تقسيم الدراسة الى محورين تضمن المحور الأول: مفهوم التهديد (الدلالات اللغوية والتطورية المفسرة للمفهوم) و (المقاربات الاصطلاحية للمفهوم)، اما المحور الثاني: تناول عناصر تحليل إدراك التهديدات الأمنية (دلالات إدراك التهديد وتمييزه عن استشعار التهديد) و (العناصر المؤثرة والنظريات المفسرة في إدراك التهديد)

أولا: مفهوم التهديد (الدلالات والمقاربات)

1. الدلالات اللغوية والتطورية المفسرة للمفهوم

يعد مفهوم التهديد من أكثر المفاهيم المثيرة للجدل نظراً لحركية هذا المفهوم وارتباطه بالظاهرة الانسانية، فمن الناحية اللغوية اشتقت كلمة تهديد من لفظ

"**هدد**" الذي يعبر عن "نية الحاق الأذى والضرر للغير"[1]. وايضاً يقصد به محاولة الحاق الضرر والاذى بشيء معين قصد الاخلال بالأمن[2].

ويشار اليه في اللغة الانجليزية "Threat" وبالألمانية "Drohung" او "Budrohung" وبالفرنسية "Menace"، ويعبر التهديد عن وجود نية لإيذاء او معاقبة او الحاق ضرر من خلال عمل عدائي على شخص معين.[3]ولقد ورد في قاموس "اكسفورد" Oxford على ان التهديد هو : " محاولة شخص او شيء الاضرار بحياة الاخرين" مثل : التلوث يهدد حياة الحيوانات والناس .[4]

ويرى "تيري ديبيل" L.Debel Terry على ان التهديد : "عمل نشيط وفعال تقوم به دولة معينة للتأثير في سلوك دولة اخرى ، ويشترط نجاحه توفر عدة عوامل ابرزها المصداقية والجدية و القدرات التي تتناسب مع التهديد وهناك ثلاث سمات يتميز بها التهديد وهي : درجة الخطورة ومدى احتمالية وقوع التهديد وعنصر التوقيت ".[5]

في حين يعرف "**باري بوزان**" التهديد على انه: "تهديد لمؤسسات الدولة باستخدام الايديولوجيا او استخدام مكونات القدرة للدولة ضد دولة اخرى، حيث يمكن ان يكون اقليم الدولة مهدداً بضرر او غزو او احتلال، ويمكن ان تأتي التهديدات من الخارج او من الداخل، ويعتقد **باري بوزان** ان الدولة القوية عادة ما تتعرض للتهديدات الخارجية عكس الدول الضعيفة التي تتعرض للتهديدات من الداخل والخارج".[6]

في حين يرى "**محمد نصر مهنا**" في كتابه "العلاقات الدولية بين العولمة والامركة" ان التهديد هو عبارة عن مجموعة من الاجراءات والافعال التي تصدر عن وحدة معينة (فرد ، جماعة ، نظام معين) سواء بالإشارة او بالقول او بالفعل من اجل الاستجابة لمطالب او شروط محددة يسعى الطرف الاول لتحقيقها على حساب الطرف الثاني مع التلويح باستخدام القوة عند عدم الاستجابة للمطالب كما تشمل التهديدات: الثقافية و الاقتصادية و الاجتماعية و العسكرية و السياسية .[7]

ومصطلح التهديد في مفهومه او سياقه **الاستراتيجي** هو بلوغ تعارض المصالح والغايات القومية مرحلة يتعذر معها ايجاد حل سلمي يوفر للدول الحد الادنى من امنها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والعسكري ، مقابل قصور قدراتها لموازنة الضغوط الخارجية ، الامر الذي قد يضطر الاطراف المتصارعة الى اللجوء الى استخدام القوة العسكرية.[8]

وقد شهد مفهوم التهديد تحولات منذ نهاية الحرب الباردة ، ليتسع مفهومه الى الابعاد غير العسكرية .[9]

وحاصل القول ان "التهديد ناجم عن نية الحاق الاذى والضرر" .[10]

وانطلاقاً من هذه العينات المختارة من التعريفات سالفة الذكر يمكن استخلاص عدة نقاط تشكل الوعاء الحقيقي لمفهوم التهديد على النحو التالي :[1]

---

(1) عمر بغزوز، فكرة الامن الوطني الشامل في مواجهة قلة المناعة والمخاطر والتهديدات في اطار العولمة ، مجلة الفكر البرلماني ، العدد 6 ،2004، ص 177.

(2) لنده عكروم ، تأثير التهديدات الامنية بين شمال وجنوب المتوسط، دار ابن بطوطة للنشر والتوزيع، عمان ، 2013 ، ص 30.

(3) Hans Gunter Brauch "Coping with Global Environmental Change, Disasters and Security", Verlag Berlin Heidelberg: springer, 2011, P62.

(4) Oxford Basic English Dictionary, Oxford University press, USA, 2012, P404.

(5) تيري ديبل، "استراتيجية الشؤون الخارجية.. منطق الحكم الامريكي" ، ترجمة :وليد شحادة ، دار الكتاب العربية ومؤسسة محمد بن ال راشد ال مكتوم ، بيروت ، 2009 ، ص 258-ص261 .

(6) المصدر السابق, ص 270.

(7) محمد نصر مهنا ، العلاقات الدولية بين العولمة والامركة ، الاسكندرية ، دار الكتاب الجامعي الحديث ، 2006 ، ص 263.

(8) هشام صاغور، أثر التهديدات الامنية الجديدة على استقرار الانظمة السياسية المغاربية: دراسة في ضوء الامن التقليدي والامن الانساني، اطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص دراسات مغاربية ، جامعة بسكرة ، 2017 – 2018، ص 35.

(9) عمر بغزوز ، فكرة الامن الوطني الشامل في مواجهة قلة المناعة والمخاطر والتهديدات في اطار العولمة ، مجلة الفكر البرلماني ، العدد 6 ،2004 ، ص 177.

(10) المصدر السابق، ص177.

- ان التهديد يعبر عن نية لألحاق الضرر والأذى قصد الاخلال بالأمن .
- يتأثر التهديد بالمستجدات والتغيرات التي تحدث على ارض الواقع ، هو ما يضفي الطابع الحركي والنسبي لمفهوم التهديد .
- تتعدد مستويات التهديد ، ومصادره ومسبباته وانواعه ، وهو ما يجعله مفهوم مركب ومعقد .
- يتداخل ويتفاعل التهديد في عالمنا المعاصر مع عدة تهديدات اخرى .

2. المقاربات الاصطلاحية للمفهوم

لا يخطئ من يرى ان اشكالية التدقيق في الضبط التعريفي للمصطلحات المتعلقة بالتهديدات الأمنية لا تزال محل نقاش كبير بين الباحثين والدارسين، فالكثير منهم يخلط في استعمال مفردات "**التحدي**" و "**الخطر**" ويستعملها كمرادف للتهديد الامني، وهو ما قد ينعكس سلباً على تقديرات الدراسة؛ لذلك لابد من التميز بين هذه المفاهيم، والتحكم في استعمالها بدقة استناداً الى قول الفيلسوف الفرنسي فولتير "Voltair" "اذا اردت ان افهمك فلابد لك من توضيح مصطلحاتك"، وهو ما ارتأينا اليه في هذا العنصر.

أ. التحدي (Challenge)

اشتقت كلمة "تحدي" من الناحية اللغوية من اللفظ " تحدى"، حيث يقال في اللغة العربية فلان تحدى فلان حول شيء معين أي طالب مباراته في هذا الشيء ، ويقابل لفظ التحدي في اللغة الانجليزية كلمة (Challenge) وفي الالمانية (Heraus forderung) وبالفرنسية (Defi) .[2] وتشير القواميس الإنجليزية/البريطانية الى عدة معاني للتحدي ، فهو يعبر عن شيء صعب يجب اختباره ويحتاج الى القوة والمهارة ، وهو ايضاً دعوة للمنافسة والمواجهة كان يقترح شخص مبارزة اخر وما الى ذلك .[3]

ومن الناحية العلمية، فان المتفق عليه ان مفردة " التحدي" يقصد بها مجموعة معقدة من المشاكل والظروف التي ننتجها في الواقع والمستقبل بإرادتنا ورغباتنا الواعية وغير الواعية.[4]

ويمكن التفرقة بين التحدي والتهديد عن طريق نطاق كل منهما، فالصور التي يتخذها التحدي تدخل ضمن نطاق (الامن الناعم)، اما التهديد فيدخل في نطاق (الامن الصلب) أي الفرق بين الاثنين يكمن في ان التهديد يكون مباشراً باستخدام القوة العسكرية او التهديد بها ويكون تأثيره مباشراً للأمن، اما التحدي فانه يؤدي على المدى المتوسط او البعيد الى اضرار مباشرة على الامن الوطني.[5]

ب. الخطر (Risk)

عرف قاموس Le Petite Robert " الخطر" على انه كل فعل مهدد يحتمل وقوعه وامكانية التنبؤ به تتأرجح بين الزيادة والنقصان ، وهو مرتبط بمدى قدرة المجتمع ومناعته حيال مواجهته .[6] اما "تيري ديبيل" ، فهو يرى : "ان الخطر هو معضلة التهديد مضافاً اليها قابلية التعرض للخطر ، حيث يعني بقابلية التعرض للخطر ، التعرض للخسارة او الاذى او الفقدان وتعتمد درجة نسبة الخطر على طبيعة الخطر نفسه وعلى قيمة الاصول المعرضة للخطر [7] . فيما يرى "ألريش بيك" Ulrich Bech في كتابه "مجتمع الاخطار" La Socite du

---

[1] عادل جارش ، مقاربة حول التهديدات الامنية الجديدة ، مجلة العلوم السياسية والقانون ، العدد 1 ، الجزائر ، المركز الديمقراطي الغربي ، 2017، ص 254.

[13] عادل جارش، مقاربة معرفية حول التهديدات الامنية الجديدة، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد1، الجزائر، المركز الديمقراطي الغربي، 2017، ص 254.

[14] Hans Gunter Brauch, "Coping with Global Environmental Change, Disasters and Security, "Verlag Berlin Heidelberg: Springer, 2011, P62

[15] امين المشافية و سعد شكري شلبي ، التحديات الامنية للسياسة الخارجية الامريكية في الشرق الاوسط في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ، دار و مكتبة حامد للنشر و التوزيع ، عمان ، 2012، ص 16 .

[16] سليمان عبدالله الحربي ، مفهوم الامن مستوياته وصيغة وتهديداته : دراسة نظرية في المفاهيم والاطر، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد 19 ، 2008 ، ص29.

[17] Le petite Robert: Dictionnaire Al phabetique et Analogique de la langue Francaise", Edition Firmindidol, Paris, 1979, P1720.

[17] تيري ديبيل، استراتيجية الشؤون الخارجية: منطق الحكم الامريكي، ترجمة: وليد شحاته، بيروت، دار الكتاب العربية، مؤسسة محمد ال راشد ال مكتوم، 2009، ص 265.

Risque: "ان الخطر عبارة عن ضرر يهدد أمن الافراد والبيئة والجماعات البشرية لكنه يوشك ان يحدث او حدث فعلاً ويمكن احتواؤه ان لم يتفاقم .[1] واذا كان التهديد يمكن ان يكون حقيقياً او افتراضياً ، فان الخطر تحديداً اشد غموضاً والتباساً واكثر احتمالاً ؛ لأنه لا يأخذ مدلوله الا عندما تتصل الصدفة او الاتفاق بعلاقة ما مع قلة مناعة مجتمع من المجتمعات.[2]

كما يشير للخطر بانه المرحلة الاولى **لأدراك التهديد** ؛ لأنه عند ادراك الخطر نكون بصدد الحديث عن التهديد ، فالخطر غير محدد المعالم ويبقى امراً محتملاً قد يؤدي الى التهديد كما لا يؤدي اليه حسب الدرجة التي يكون عليها ، ولهذا فان العلاقة بين التهديد والخطر تبرز عن طريق ان الخطر هو مرحلة اولية تتطور لتصبح تهديداً ، واذا بحثنا في مضمون المفهومين نخلص الى نفس النتيجة ، بمعنى ان الخطر الامني يتضمن شقين ، اذا استمر وزادت حدته تحول الى تهديد امني ، اما اذا استقر في وضع معين فسيبقى على حالته .[3]

ثانيا: عناصر تحليل إدراك التهديدات الأمنية

1. دلالات إدراك التهديد وتمييزه عن استشعار التهديد

تكون الدولة بحاجة الى المعرفة دوما، وذلك لكي تكون مستعدة للتعامل والتفاعل مع المواقف والتهديدات التي تأتي من البيئة الداخلية والبيئة الخارجية، فلا بد لها من خطوة أولية تتحسس بها الدولة هذه المثيرات، ومن ثم تكون بها واعية لما يمكن ان تحمله هذه المواقف من فرص تسعى الدولة الى استثمارها لتحقيق أهدافها، او تهديدات تمنع تحقيق تلك الأهداف. ويطلق على هذا الوعي بالمثيرات تعريف الموقف أي إدراكه وتصنيفه ضمن خانة معينة، فالإدراك متغير ضروري لاي سلوك تنتهجه الدولة في النظام الدولي، ومن ثم صياغة مبادئها للتعامل مع البيئة المحيطة.[4] لذا فان الإدراك في احد معانيه اللغوية يعني بلوغ الشيء، درك: الدّرك، وقد ادركه (فهمه) [5] ويأتي من الفهم والوعي لذلك الشيء أي عقله[6]. وهو يقترب من معنى التصور[7]، وهو عملية تصور ذهني تتفاعل فيه مجموعة من المؤثرات الداخلية والخارجية ، فضلا عن المتغيرات الذاتية ، اذ لا يمكن اغفال تأثير العوامل الذاتية في ادراك موضوعات العالم الخارجي .[8] اما اصطلاحا فيعرف الإدراك: بأنه نتاج عقلي ومعنوي لعمليات التفاعل بين الفرد وبيئته. فهو العملية التي يتم من خلالها معرفة الفرد للأشياء الموجودة في عالمه المحيط به عن طريق حواسه. أي العملية العقلية التي من خلالها نتفطن الى مثيرات العالم الخارجي التي تجذب انتباهنا

---

(1) Livier Nay, Le xique de Science politique vie et Institutions politiquse, (Toulous: europe Media Duplication SAS, 2008), P482.

(2) عمر بغزوز ، الامن الوطني الشامل في مواجهة قمة المناعة والمخاطر والتهديدات في اطار العولمة، مجلة الفكر البرلماني ، العدد 6 ، 2004 ، ص 170.

(3) عمر بغزوز ، مصدر سابق ، ص 171.

(21) عادل البديوي، الادراك الاستراتيجي للولايات المتحدة الامريكية: دراسة في المبادئ الجيوبوليتيكيا، عمان، دار الجنان للنشر والتوزيع، 2015، ص 14.

(22) ابن منظور، لسان العرب، المجلد السادس، الدار العلمية، بيروت، 2005، ص32.

(23) المصدر السابق، ص32.

(24) علي حسين حميد ونجلاء ثامر محمود، الولايات المتحدة والقارة الاوربية (1776-2020): أواصر التحالف ومتغيراته، دار أمجد للنشر والتوزيع، ط 1، 2021، ص 16.

(25) نقلا عن: الموسوعة العربية الميسرة، دار الشعب للطباعة، 1995، القاهرة، ص 68.

او تثير حواسنا.[1] ويعرف أيضا بانه " عملية عقلية معرفية يتم فيها إدراك المتغيرات الاجتماعية بمساعدة الحواس وتفسيرها في ضوء اطارها المرجعي والخبرة السابقة والظروف المحيطة"[2]، وعرف كذلك بانه الاستيعاب والفهم عبر الوسائل الحسية.[3] وان الإدراك هو عملية معقدة تتدخل فيها متغيرات كثيرة ومتنوعة، منها ماهي تنبيهية تتعلق بطبيعة خصائص الأشياء المدركة، ومنها ماهي فسيولوجية، وأخرى نفسية، وأخرى حضارية واجتماعية ...وغيرها تمثل محصلة تفاعل هذه المتغيرات.[4] كما يمكن فهم الإدراك باعتباره عملية استقبال وتنظيم وتفسير وترجمة المدخلات التي ترد الى الفرد من البيئة المحيطة ، ويقول الكاتب " احمد صقر عاشور " ان الإدراك هو الطريقة التي يرى بها الفرد العالم المحيط به ويتم ذلك عن استقبال المعلومات وتنظيمها وتفسيرها ، وتكوين مفاهيم ومعاني خاصة ، وترى الكاتبة " راوية حسن " ان الإدراك هو العملية التي يقوم من خلالها الفرد بتنظيم وتفسير انطباعاته الحسية لكي يقوم بتفسيرات لمعاني البيئة التي يوجد فيها ، فلا يوجد فرد يرى الواقع كما هو ولكن ما يفعله يعتبر تفسير لما يراه ويدركه والذي نطلق عليه الواقع .[5]

وقد عرف علماء النفس السياسي الإدراك باعتباره " وعي الفرد بالقضايا الموضوعية المرتبطة بموقف معين ، اذ ان الفرد يتلقى مجموعة ضخمة من المعلومات عن شتى الموضوعات ، وكلما طرأ حافز خارجي يتعلق بتلك الموضوعات اثير هذا الوعي لدى الفرد " [1] ويمكن اعتبار الادراك هو عملية نفسية وعقلية في نفس الوقت ، مرتبطة بنشوء حافز او مثير ، يمكن ان يؤثر على الجانب النفسي كما يترك اثر على العقل لدى الفرد لان الإدراك ينشأ من رؤية الفرد وتصوره لهذا الحافز ، وعلى أساسه تكون الاستجابة او ردة الفعل أي السلوك الذي ينتهجه الفرد .[2]

ويرى " جيلين فيشر " Glen Fisher ان إدراك الفرد للمواقف يتميز بـ: [3]

أ/ إدراك الأشياء بطريقة انتقائية للغاية بما يتفق مع هيكل الأنظمة المعرفية.*

ب/ الفرد يميل لان يرى ويدرك بطريقة لا تقلق نظامه المعرفي المستقر الا في اقل حدود ممكنة، ويميل الى تفسير ما يلاحظه بطريقة تتفق مع حالته الذهنية الخاصة.

وان الإدراك لا يمكن ان يقوم دون توفر شرطان: أولهما، وجود الذات التي تدرك. والأخر، الموضع الذي يدرك، او العالم الخارجي الذي يمكن ان تدركه الذات البشرية.[4] وتنطوي العملية الادراكية بشكل عام على مرحلتين أساسيتين أولهما "الإحساس" sensation ، وثانيهما "الادراك" perception ، واللذان يكونان بتمازجهما عملية الادراك[5]، التي تتميز بالقدرة على النفاذ في عمق الأشياء والظواهر والمواقف والاحاطة بها بما يمكنه من معالجة المعلومات وإعادة انتاجها عبر عمليات موضوعية ودقيقة وشاملة ، فالإدراك لم يكن محصلة للعملية الذهنية فحسب ، انما هو

---

(26) عادل البديوي، مصدر سابق، ص 15.

(27) داليا رشدي، تاثير سوء الإدراك في الصراعات والأزمات " إطار تحليلي "، مجلة السياسة الدولية، ملحق اتجاهات نظرية، 2016، العدد 203، ص 6.

(28) صلاح مغير وعبده ميخائيل رزق، مدخل الى علم النفس الاجتماعي، مكتبة الانجلو-مصرية، القاهرة، 1960، ص 388.

(29) نقلا عن: قاسم حسين صالح، سايكولوجية إدراك اللون والشكل، منشورات وزارة الثقافة والاعلام، بغداد، 1980، ص 14.

(30) بلقاسمي مولود، الإدراك الاستراتيجي كمدخل لفهم الامن الوطني والاستراتيجية الدفاعية للجزائر، مجلة القانون والعلوم سياسية، المجلد 4، العدد 2، 2018، ص 874.

محصلة للتفاعل بين العمليات الذهنية وتلك المتعلقة بالإحساس والشعور لتصبح العملية الادراكية وكأنها تتضمن نمط تتابعي بين الإحساس والادراك.[6]

وكما هو موضح في الشكل رقم (1): [7]

التتابع في العملية الادراكية

الادراك ← الاحساس ← المنبه

استيعاب المنبه ← استيعاب المنبه ← الحسي

من خلال العمليات الذهنية ← من خلال الحواس

لذا فالإحساس هو توجيه الشعور نحو شيء، والادراك هو معرفة وفهم ذلك الشيء[8]، بمعنى ان الادراك عبارة عن الإحساس مضافا اليه معاني المحسوسات [9]، ومن خلال ذلك يقال انه لا يوجد ادراك بلا إحساس ولكن يمكن ان يوجد إحساس دون ادراك.[10]

ومنه يمكن القول ان الإدراك الاستراتيجي هو المعرفة التي يجب ان تتوفر عند كل تنظيم لتفسير القضايا والظواهر وتحليلها والتنبؤ بمستقبلها وطريقة التعامل معها من منطلق الفرص والتهديدات بما يضمن الاستمرار والتطور والتكيف مع البيئة الاستراتيجية، فهو اطار منهجي للتفكير يحقق توازنا بين القدرات والاهداف والاستعداد للمستقبل.[11]

---

(31) أسامة سليخ واخرون ، تقدير الامن والادراك السياسي ، ورشة تفكير بمقر المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ، 2021 ، منشورة على الرابط : http://enssp.dz/ar/%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-

(32) قصدالي فلة، دور إدراك صانع القرار اثناء إدارة الازمات الدولية، مجلة دراسات استراتيجية، العدد 21، ص 68.

(33) جيلين فيشر، دور الثقافة والادراك في العلاقات الدولية، ترجمة: اسعد حليم، القاهرة، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 2004، ص 41 ص 42.

*تحدد جيلين فيشر المنظومة المعرفية في إطار التركيبات العقلية بشان العالم الخارجي والمعتقدات والصور، والافتراضات وعادات التفكير ...

(34) عادل البديوي، المصدر السابق، ص 16.

(35) ناجي معلا، التفاوض الاستراتيجية والأساليب: مدخل في الحوار الاقناعي، القاهرة، زهران للنشر والتوزيع، ط 1، 1992، ص8 ص 9.

(36) دعاء عبد المنعم خفي، الاستراتيجية الامريكية والنفط العراقي بعد عام 2003: دراسة في الادراك والتوظيف، رسالة ماجستير في العلوم السياسية /قسم الاستراتيجية، جامعة النهرين، 2015، ص4.

(37) ناجي معلا، مصدر سبق ذكره، ص8.

(38) عبد الكريم محسن باقر وكريم محمد حمزة، علم النفس الإداري، دار التقني للطباعة والنشر، بغداد، 1984، ص 97.

(39) عبد الرحمن العيسوي، علم النفس العام، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص81.

(40) المصدر السابق، ص 88.

(41) بلقاسمي مولود، مصدر سبق ذكره، ص 874.

ويتميز الإدراك الاستراتيجي بانه إدراك غير عادي لأنه يتصل بالتفكيرين الإبداعي والاستراتيجي في عملية تعامله مع الموقف، كما انه يتصل بعملية صنع واتخاذ القرار في الدولة، وما تمثله هذه العملية من مهمة صعبة وشاقة فضلا عما تحتاجه من وعي بالظروف المحيطة سواء لأجهزتها البيروقراطية او لمتخذي القرار، فالإدراك هو العملية التي من خلالها يتم اختيار المعلومات وتنظيمها وتفسيرها لإعطاء صورة واضحة ومتكاملة عن الشيء المراد إدراكه.[1]

والإدراك الاستراتيجي وفقا لاراء سكنر signer يكون على نوعين ، أولهما الإدراك الحقيقي ، وهو ذلك النمط من الإدراك الذي يتكون لدى كل من طرفي العلاقة ، والذي يدور حول قضايا ومسائل وقيم جوهرية تتصف بانها شاملة . اما النوع الثاني فهو الإدراك الانتقائي، وهو الذي يبنى على ما يشعر به الشخص الملاحظ او المدرك، وينطوي على الاستنتاج اكثر منه إدراك ملموس، اذ يميل الشخص الملاحظ هنا الى إدراك بعض المنبهات الحسية التي يتعرض لها، أي انتقاء بعض المنبهات واهمال الكثير من المنبهات الأخرى التي يمكن ان تعكس واقعا موضوعيا اخر فيما لو تم إدراكها بشكل كلي وشامل.[2] ويمكن الادراك الاستراتيجي، صناع القرار من استغلال الفرص وتجنب التهديدات ويعمل على زيادة وتطوير نقاط القوة التي تمتلكها الدولة، بما يؤهلهم لتجاوز نقاط الضعف التي تتخلل عناصر الدولة بأسلوب إيجابي وفعال، لذلك يرتبط الادراك الاستراتيجي بالأهداف التي تسعى الوحدة الدولية الى تحقيقها، ولكن بالتفكير العقلاني الرشيد وعلى أساس القياس بين الإمكانيات والاهداف [3]. وعملية الادراك لم تعد مقتصرة على ما جرى وانما تحاول الكشف عما سيجري في المستقبل ولاسيما بعد موجة التغيير المتسارعة التي جرت ومازالت مستمرة، ونجد الادراك وكانه محاولة للكشف عما تخبئه عملية التغيير والاحداث المتسارعة في المستقبل.[4]

وهناك عدة عوامل خارجية تلعب دورا مهما في التأثير على إدراك صانع القرار، ويمكن ان نذكر أهمها فيما يلي: [5]

أ/ ضيق الوقت القراري: ان محدودية الوقت المتاح عنصر مهم وضروري عند اتخاذ القرار وخصوصا عندما تتصاعد احداث التهديد ، وهذا ما يرفع من شدة التوتر والضغط والاجهاد النفسي لصانع القرار ، وهذا ما قد يؤدي الى ان صانع القرار قد يكتفي بالخبرة السابقة كمصدر أساسي لفهم الموقف الحالي بسبب ان الوقت لم يكن متوفرا لفهم التطورات وبناء التصور المناسب عنها ، كما يؤثر عامل الوقت أيضا على صانع القرار اثناء اختياره للبدائل المتاحة من انتهاج الاستراتيجية الملائمة لمواجهة التهديد ، سواء باختيار البدائل السلمية والدبلوماسية ، او باختيار استراتيجية هجومية عسكرية ، واذا كان صانع القرار يعتقد ان عنصر الزمن يعمل لصالحه وان أهدافه ستتحقق فانه سيكون اميل الى تأجيل المواجهة ، اما اذا كان الوقت لصالح الطرف الاخر فانه سيكون اميل الى التعجيل بالمواجهة .

---

(42) ربا صاحب عبد، التيارات الفكرية وأثرها في الادراك الاستراتيجي الأمريكي تجاه تركيا(دراسة تحليلية)، مجلة الفنون والادب وعلوم الانسانيات والاجتماع، العدد 59، 2020، ص 501.

(43) Raymond Cohen, Threat perception in International crisis, London: university- Wisconsin press1st, U.S ,1979 , p.18.

(44) إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، ط 5، منشورات ذات السلاسل، الكويت، 1987، ص 374.

(45) ربا صاحب عبد، مصدر سابق، ص 501 ص 502.

(46) قصدالي فلة، مصدر سبق ذكره، ص 68 – ص 70.

ب/ المعلومات: في الأوضاع الطبيعية تعتبر المعلومات ونوعيتها القاعدة التي تصنع على أساسها القرارات ، اذ تتم عمليات صقل إدراك صانع القرار وفق المعلومات المتاحة لصياغة القرار ووفق الطريقة التي يكتسب من خلالها هذه المعلومات ، وقد ترتفع شدة التهديد عندما لا تتوفر المعلومات الكاملة التي يمكن الاعتماد عليها في التعرف على الأهداف والنوايا التي يضمرها الأطراف لبعضهم ، وذلك قد يكون اما بسبب نقص الاتصال المباشر بين اطراف التهديد ، او بسبب ان المعلومات المطلوبة قد تكون غير كاملة او قديمة او غير متوفرة ، او ان التهديد قد يحدث بصورة فجائية وبالتالي لا تتيح ما يكفي من الوقت لجمع المعلومات . وان الوفرة الزائدة في المعلومات كما قلتها تنعكس سلبا على إدراك صانع القرار باعتبارها تؤدي الى المزيد من التشويش الفكري والضغط النفسي عليه بسبب التخوف من المعلومات المضللة، لان هذا التدفق السريع والهائل للمعلومات يعرف حالة من التضارب والتناقض وبالتالي تفقد هذه المعلومات أهميتها ويصبح من الصعب التأكد من مصداقيتها عند اتخاذ القرار الصائب.

ج/ النسق العقيدي لصانع القرار: العقيدة هي حكم احتمالي ذاتي نُص عليه صراحة او ضمنا في شكل تأكيد او مقولة، وحين تنظم العقائد بشكل مترابط في ذهن الفرد فأنها تشكل نسقا عقيديا والعقائد هي التي توجه الفرد نحو سلوك معين، أي لها وظيفة سلوكية على نفسية صانع القرار حيث انها تؤثر في إدراكاته تجاه قضايا معينة تدفع به للتغير في سلوكه تجاهها.

وضمن هذا السياق ، فان النسق العقيدي لصناع القرار يقوم بوظيفتين مهمتين ، الوظيفة الأولى ، انه يحدد نمط إدراكاته للموقف -ولاسيما التهديدية منها - فصانع القرار يدرك الموقف من خلال عقائده ، فاذا كانت المعلومات متناقضة مع العقائد فانه يرفض او يقلل من أهمية تلك المعلومات ، اما اذا كانت المعلومات متوافقة مع العقائد ، فأنها تدخل في عملية حساب الموقف ، وهذا ما يطلق عليه بالأثر غير المباشر للنسق العقيدي ، او ما يمكن ان يعبر عنه بالبعد الإدراكي للنسق العقيدي ، اما الوظيفة الثانية فهو تحديد اهداف واولويات القائد السياسي ، ومن ثم البدائل المفضلة في موقف معين ويقوم هنا القائد السياسي بتوظيف هذه العقائد كمعيار للاختيار لاتخاذ القرار ، حينما يواجه موقفا محددا ، وهذا الأثر المباشر للنسق العقيدي ، او ما يمكن ان يعبر عنه بالبعد التفضيلي للنسق العقيدي .[1]

فان إدراك صانع القرار للموقف التهديدي يتم بعد عملية انتقائية للمعلومات التي تتوافق وتصوراته حول الموضوع. الامر الذي قد يعرضه لما يسميه " جرفيس R.Jervis " بسوء الإدراك (Misperception) حيث يرجعه الى اهمال صانع القرار لبعض المعلومات او تفسيرها بما يتوافق وتصوراته الخاصة .ويعرف الباحثون في مجال علم النفس الاجتماعي سوء الإدراك ب " عجز القائد السياسي عن فهم الحقائق الموضوعية للموقف نتيجة تأثير الشاشة المعرفية التي يمثلها نسقه العقيدي " .[2]

ومن اهم اشكال سوء الإدراك لدى القادة ما يلي: [3]

أ/ ميل القائد السياسي (صانع القرار) الى المبالغة في أهمية دولته على الساحة الدولية.

ب/ الميل لرؤية الاجنحة السياسية داخل دولة العدو على انها كل واحد متجانس ولا يمكن التفاهم معه.

---

(47) عادل البديوي، المصدر السابق، ص 28.

(48) محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، ط2، القاهرة، مكتبة النهضة العربية، 1998، ص 414 – ص 420.

(49) المصدر السابق، ص 420 ص 422.

ج/ النظر نظرة سلبية من كل ما يأتي من الساحة الدولية (على انه من العدو).

د/ رؤية كل تصرفات العدو على انها شر وكل ما يأتي من دولته هو خير.

ه/ رؤية حلفاء العدو على انهم أعداء ...

وبغرض تفادي الوقوع في مثل هذه الأخطاء من سوء الادراك يقترح JERVIS إيجاد ما يسميه " محامي الشيطان " Evils advocate وهو عضو في جهاز اتخاذ القرار مهمته إيضاح وجهات نظر العدو والدفاع عنها والتعبير عن سلوكياته المحتملة.

وعلى ضوء التعريفات السابقة ، نخلص الى ان الادراك هو عبارة عن الحالة النفسية الناتجة عن تفاعل البيئة الداخلية لصانع القرار وفهمه للبيئة الخارجية المحيطة به ، يحدد من خلالها أهمية الأقاليم والمناطق بالنسبة للأمن القومي لدولته ، الامر الذي يدفعه الى وضع استراتيجية معينة بناء على ذلك الأساس[1] ، وبالاتفاق على ان الإدراك هو التوقع او الحدس من قبل الشخص الملاحظ او من قبل صانع القرار لمسالة معينة ، والتهديد هو احد الموضوعات التي يختص بها الادراك [2] ، لذلك يعد إدراك التهديد احدى اهم متغيرات نظرية توازن التهديد ، فهذه النظرية تقوم على معرفة التهديدات ومصدرها ومدى قوتها واستنتاج طبيعة اثارها ، من اجل العمل على مواجهتها لذلك فان إدراكها مهم جدا من اجل التعامل معها ، ويعد إدراك التهديد المرحلة الأساسية التي تبنى عليها هذه النظرية ، فعندما تدرك دولة معينة سياسات دول او اطراف أخرى بانها سياسات عدوانية قائمة على تهديدها ، تعمل هذه الدول بعد ذلك على مواجهتها عبر سلسلة من السياسات من اجل موازنة الخطر .[3]

ويؤثر إدراك التهديد بصورة كبيرة على نظرية توازن التهديد، فعندما يكون هناك إدراك جمعي للتهديد، يسهم ذلك في تقريب الرؤى وتبني السياسات الموحدة لمواجهة هذا التهديد، وعندما تختلف الرؤيا عن تفسير هذا التهديد يكون من الصعوبة مواجهته او إيقافه، فيتم التوحد والاتفاق عندما يكون هناك إدراك جمعي للتهديد، بالمقابل تظهر الخلافات والسياسات الانفرادية عندما تغيب الرؤية الموحدة للتهديدات.[4]

فيعتقد ريموند ارون ان إدراك التهديد هو " ذلك المتغير الحاسم الذي يدخل بين الفعل وردود الفعل في اطار العلاقات السياسية الدولية، ويضيف قائلا متى ما تم إدراك التهديد تتم بسرعة تعبئة المصادر الدفاعية ضده "[5] ، ويتفق كلاوزكنور مع ارون في وجهة نظره هذه حيث يرى ان التهديد عندما يدرك فان القياسات المضادة تتخذ حتى لو لم يكن لدى الخصم اية نوايا عدائية [6].

---

(50) امينة فلاح، مكانة القوة الذكية في المدرك الاستراتيجي: استراتيجية إعادة التوازن نموذجا، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 9، العدد 2، 2020، ص 135.

(51) شيماء معروف فرحان، إدراك التهديد وأثره في إدارة الازمة الدولية: دراسة في العلاقات الامريكية – الإيرانية، أطروحة دكتوراه / فلسفة في العلوم السياسية – الاستراتيجية، جامعة النهرين، 2007، ص52.

(52) بهاء عدنان السعبري، نظرية توازن التهديد: رؤية تحليلية، المجلة العلمية، كلية التجارة، جامعة أسيوط، العدد 63، 2017، ص 159.

(53) المصدر السابق، ص159.

(54) Raymond Cohen, op.cit, p.53.

(55) Ibid, p.31.

وهناك من يعرف إدراك التهديد في اطار العلاقات السياسية الدولية بانه " توقع دولة ما بان دولة أخرى ربما ستشكل اذى او خطرا ما على أهدافها الأساسية للدولة "[1] ، وإدراك التهديد يعني تخمين او تقدير الماضي والحاضر ، واستنتاج صور وجودهما من المعلومات المتوفرة والواردة ، والتي ربما تكون متشظية ومتناقضة ، كما يختص برؤية المستقبل على اعتبار ان الأخير غالبا ما يكون قائما على التوقع والحدس والتخمين ، ليبدو لنا إدراك التهديد واضحا في تلك العملية التي تؤدي الى خلق تصور عن الواقع بافتراضات ووسائل شتى .[2]

وإدراك التهديد يعني كذلك محصلة لتقدير ما تملكه الدولة من قدرات وإمكانات وما يتم تخمينه من نوايا، وبالصيغة الاتية: (إدراك التهديد = تخمين الإمكانات والقدرات + تخمين النوايا).[3]

كما ان التعامل مع التهديد يمكن تقسيمه الى أربع فئات: [4]

أ/ التوازن المناسب مع التهديد، وهو ان تكون ردة الفعل متناسبة مع حجم وطبيعة التهديد وهذا الادراك عقلاني هدفه ارجاع الوضع الى سابقه.

ب/ الافراط في توازن التهديد، أي استخدام متزايد للقوة، في الرد على التهديد وهذا ناجم من طبيعة إدراك التهديد كونه يمثل خطرا كبيرا، او يعترض مصالح الدول العليا.

ج/ الإذعان ومسايرة التهديدات واتباع سياسة المسايرة او الإذعان، اذ تلعب رغبة الدول في عدم الرد لأسباب تتعلق، اما بمستوى القوة او عدم الشعور بأهمية التهديد للمصالح.

د/ عدم الرد على التهديد أساسا، او عدم الاستجابة وتلجأ الدولة لهذه السياسة بسبب عدم رغبتها في خوض الصراعات، او تجنب الدخول في سياسات واحلاف ضمن اطر الصراع.

2. العناصر المؤثرة والنظريات المفسرة في إدراك التهديد

أ. العناصر المفسرة

ان اهم العناصر المؤثرة في الادراك: [5]

---

[56] شيماء معروف فرحان، مصدر سبق ذكره، ص 53.

[57] المصدر السابق، ص 53.

[58] Raymond Cohen, op.cit, p.31.

[59] Chong JA Ian,Revisiting Responses To Power Preponderance: Going Beyond The Balancing-Bandwagoning Dichotomy, Working Papers, NO (54), Institute of Defence and Strategic Studies , the Nanyang Technological University , Singapore , November 2003 ,p 2-4

[60] إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، المكتبة الاكاديمية، القاهرة، 1991، ص374 -ص376

1/ البيئة الخارجية بكل ابعادها وحقائقها وضغوطها ومؤثراتها، وبكل جوانب التداخل والتفاعل فيها، فالبيئة الخارجية تفتح إمكانات معينة للتصرف بينما تضع قيودا على بعض إمكانات التصرف الأخرى البديلة، وبصورة عامة فانه كلما زاد ضغط البيئة قلت إمكانات التصرف وتناقصت مجالات الاختيار المفتوحة امام الأجهزة المسؤولة عن اتخاذ القرارات، وبالعكس فكلما قل ضغط البيئة زادت فرص التصرف ن ومن ثم تتسع مجالات الاختيار.

2/ البيئة الداخلية للقرار، وتتكون من الأوضاع الاجتماعية السائدة ومن النظام السياسي والاقتصادي للدولة ، ومن الجماعات غير الحكومية وجماعات الضغط والمصالح والأحزاب السياسية...الخ ، فالأوضاع الاجتماعية قد تضغط على صانع القرار بطريقة يصعب التخلص منها او ان يتغاضى عنها ، وبالمثل فان طبيعة النظام السياسي من حيث كونه ديمقراطي او غير ديمقراطي ، تؤثر هي الأخرى في عملية الادراك الاستراتيجي ، كما ان الجماعات غير الحكومية وجماعات المصالح والأحزاب السياسية تشكل هي الأخرى قوة ضاغطة على صانع القرار ، وبمقدار هذه الضغوط وتفاعلاتها المتبادلة وما يتولد عنها من اتجاهات تحدد بعض معالم البيئة الداخلية التي تمثل عنصرا هاما من عناصر الجو العام الذي يتخذ القرار في اطاره.

3/ واضعو القرارات الاستراتيجية، في إطار تركيب معين من القيم والمعتقدات التي تضغط على تفكيره وسلوكه في اتجاه او اخر تبعا للتفاوت في طبيعة المصادر التي تستمد منها هذه القيم والمعتقدات، وبكل ما يمكن ان يرتب على ذلك بالضرورة من اختلاف في مضمون التصورات وبالتالي من تنوع في نماذج الفكر والسلوك.

4/ القدرات القومية المتاحة للدولة متخذة هذه القرارات التي تستطيع بها ان تساند تنفيذ نمط معين من أنماط القرارات، ولا يخفى ان اتساع قاعدة الموارد والقدرات يوسع من نطاق الاختيار ويوفر فرصا أفضل لتنفيذ هذه القرارات.

5/ الضغط الناتج عن الحاجة الى اتخاذ قرار بشأن موضوع معين، اذ بدون هذا الضغط تنتفي الحاجة الى اتخاذ القرار أصلا، والضغط قد يكون نابعا من الارتباط بهدف معين، وبمدى الإصرار على الوصول الى هذا الهدف في الواقع المادي، كما ان الضغط لاتخاذ القرار قد يكون مرتبطا بتوقعات الراي العام وبألحاح البيئة الداخلية عليه.

ب. الأطر التطبيقية المفسرة (نظرية توازن التهديد)

يشكل التهديد احد اهم مصادر التعامل في التفاعلات الدولية ، اذ تنتج الاستراتيجيات الدولية سلوكها الخارجي والداخلي بالنظر الى ما تشعر به من تهديدات تحيط بها[1]، فالدول تنتظم في محاور متوازنة على أساس التهديد اكثر من ارتباطها بمعطى القوى ، والدول تتحالف فيما بينها على أساس التهديدات القائمة فعلا او المتوقعة في البيئة العالمية [2] ، وعندما حاول "ستيفن والت"* Stephen M Walt تقديم تفسير علمي واقعي عن تشكيل التحالفات ، قدم إعادة صياغة لأنموذج توازن القوى اسماه نظرية توازن التهديد ، Balance the threat اذ يذهب والت بعيدا عن صياغات توازن القوى

---

(61) علي فارس حميد، نظريات تحليل الاستراتيجيات الدولية: دراسة تعقيدات التحليل ومعضلات الامن في النظام الدولي، المعهد العراقي للحوار، 2021، ص 156.

(62) المصدر السابق ، ص166 ص 167.

*ستيفن والت هو أستاذ العلاقات الدولية في كرسي (روبرت ورينيه بيلفر) للشؤون الدولية في جامعة هارفاد. ينصب جل اهتمامه في مجال نظرية العلاقات الدولية، اذ يعد معروفا بطروحاته في هذا المجال والتي ابرزها نظريته (توازن التهديد) Balance the threat، التي طرحها في كتابه المعروف (أصول التحالفات) The Origins Alliances، فضلا عن كتابه الذي صدر مؤخرا (عام 2018) بعنوان (حجم النوايا الحسنة : النخبة في السياسة الخارجية الامريكية وتراجع سيادة الولايات المتحدة) The Hell of Good Intentions: Americas Foreign Policy Elite and the Decline of U.S Primacy، وله العديد من المقالات والأبحاث في مجال السياسة الدولية.

الأساسية في تفسيرها لتشكيل التحالفات وهي توزيع القدرات [1] ، ورأى الكثير من رواد المدرسة الواقعية ان سياسة توازن القوى ظهرت نتيجة لعدم الاستقرار الذي يشهده النظام العالمي ، وان الفوضى واختلال توازن القوى عبر عن **امتلاك الدول الكبرى للقوة ، وكان هو السبب الرئيس في ظهور هذه السياسة** من اجل توزيع هذه القوة بصورة متوازنة لتحقيق الاستقرار [2]، ويجادل "ستيفن والت" بان الدول عند تشكيلها للتحالفات تكون مدفوعة ليس فقط بتوزيع القدرات وانما تتحرك بدافع توازن التهديدات [3]، ويطر نظريته حول توازن التهديد بان السلوك الموازن هو سلوك حتمي في العلاقات الدولية وان الدول الكبرى تلجأ الى اتباع سلوك مقارب او مشابه من اجل مواجهة التهديدات وان السلوك الموازن هو استجابة للتهديد وليس للقوة ، كما يرى ان الدول تسعى لامتلاك القوة ليس من اجل تحقيق توازن القوى في العلاقات الدولية وانما من اجل تحقيق توازن في التهديد ، والمواجهة هنا هي اصل التوازن وليس من اجل تحقيق حالة من التعادل في ميزان القوى الثنائي ، وذهب الى تفسير السعي لامتلاك القوة من اجل زيادة القدرة على التهديد ، أي انه حاول ان يعيد فكرة توازن القوى بطريقة أخرى وهي توازن التهديد ، ومن هنا انطلقت فكرة توازن التهديد لتكون بديلة عن توازن القوى.[4]

---

[63] عادل عبد الحمزة ثجيل وعمار كريم حميد، الموازنة والمسايرة في العلاقات الدولية: دراسة في نماذج التوازن الدولي، مجلة قضايا سياسية، العدد 65، 2021، ص 184 ص 185.

[64] بهاء عدنان السعبري، نظرية توازن التهديد: رؤية تحليلية، مصدر سبق ذكره، ص 156.

[65] عادل عبد الحمزة ثجيل وعمار كريم حميد، مصدر سبق ذكره، ص 185.

[66] بهاء عدنان السعبري، مصدر سبق ذكره، ص 156.

ويطرح " والت " بان الدول عندما تواجه تهديدا خارجيا يهدد سلامة أراضيها واستقلالها يمكن لها اما ان توازن (التحالف مع القوى الأخرى ضد مصدر التهديد) او تتبع سلوك المسايرة (التحالف مع مصدر التهديد)، ليحدد والت اختيار الدول لسلوك الموازنة ام المسايرة من خلال اختيارها للتحالف اما ضد مصدر التهديد الرئيس (الموازنة) او مع مصدر التهديد الرئيس (المسايرة). وفكرته هذه تنطلق من فرضية مؤداها: اذا كانت الموازنة اكثر شيوعا من المسايرة فان الدول تكون اكثر امنا لان المعتدي سيواجه معارضة مشتركة، لكن اذا كانت المسايرة هي الاتجاه السائد في السياسة الدولية فان الامن سيكون نادرا، لان نجاح المعتدين سوف يجذب حلفاء إضافيين مما يعزز قوتهم ويقلص في الوقت نفسه من قوة خصمهم.[1]

وفي نظرية توازن القوى، تم تأطير سلوكي الموازنة والمسايرة فقط بتوزيع القدرات: الموازنة هو التحالف مع الجانب الأضعف، المسايرة هو التحالف مع الجانب الأقوى. ويدعي والت ان نظريته توازن التهديد تتفوق على نظرية توازن القوى، وحجته في ذلك انها تقدم قوة تفسيرية اقوى لتشكيل التحالفات واختيار الحلفاء، اذ لا يسلم والت بالاختلال في توزيع القدرات كسبب وحيد لجعل الدول تركن الى تشكيل التحالفات من اجل إعادة التوازن، اذ يرى بان الدول توازن ضد التهديد وليس ضد القوة (توزيع القدرات).[2]

وفي دراساته لتشكيل التحالفات في منطقة الشرق الأوسط يعد " والت " ان أصول التحالفات في المنطقة تعود الى: [3]

-التهديدات الخارجية هي السبب الأكثر شيوعا للتحالفات الدولية.

-تحقيق التوازن هو أكثر شيوعا بكثير من "الاتباعية".

- الدول لا تسعى فقط لتحقيق التوازن ضد القوة، فقد يكون التوازن ضد التهديدات.

- تزيد القدرات والنوايا الهجومية من احتمال انضمام الاخرين للقوى في المعارضة.

فالسلوك التوازني هو جوهر هذه النظرية اذ ان الدول تدخل في احلاف لحماية نفسها من دول او احلاف أخرى تمثل تهديدا لها ويأتي التوازن لسببين: [4]

أ/ قد يتعرض بقاء الدولة للخطر اذا فشلت في كبح الطرف الساعي للهيمنة.

ب/ الانضمام للجانب الأضعف يأتي بمزايا أكبر من الانضمام الى الأقوى.

كما يعتبر " والت " ان هناك نمطين من التوازن: [5]

---

(67) عادل عبد الحمزة ثجيل وعمار كريم حميد، مصدر سبق ذكره، ص 185.

(68) المصدر السابق، ص 187.

(69) شوقي عرجون، نظرية (ات) توازن القوى في العلاقات الدولية: قراءة في التفرعات النظرية، مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية، المجلد 8، العدد 3، 2021، ص775 ص 776.

(70) المصدر السابق، ص 776.

(71) المصدر نفسه.

أ/ التوازن الذي يتم بواسطة الوسائل العسكرية ولأهداف عسكرية محددة.

ب/ التوازن الذي يتم بوسائل سياسية ويستهدف الصورة النمطية للخصم وشرعيته.

لكن لكلا النوعين هدف وهو الحصول على دعم من الاخرين استجابة لتهديد خارجي.

ويقدم " والت " أربعة مصادر يعدها عوامل او معايير مختلفة لقيام توازن التهديد وهي:[1]

أ/ القوة (القدرات) الاجمالية Aggregate Power: فهو يفترض انه كلما زاد اجمالي موارد الدولة، على سبيل المثال، (العسكرية، السكان، التضامن الاجتماعي، التطور الصناعي والتكنولوجي، ...الخ)، كلما زاد التهديد المحتمل الذي يمكن ان يشكله الاخرين، ومع ذلك فالدول ذات القوة الكبيرة لديها القدرة على معاقبة الأعداء او مكافأة الأصدقاء. لذلك قد توفر القوة الاجمالية لدولة دافعا لدولة أخرى لتحقيق التوازن. ويصدق " والت " ذلك عندما يقول على الاستراتيجية التي اتبعتها الولايات المتحدة الامريكية، والتي اقتضت منع أي دولة من السيطرة على المزيد من الموارد الصناعية للوصول الى القوة الامريكية، وذلك عندما سعت الى التحالف ضد أي دولة تحاول السيطرة على منطقة (أوراسيا) الغنية بالثروات.[2]

ب/ القرب الجغرافي Geographic Proximity: فهو يفترض انه القوى القريبة جغرافيا تشكل تهديدا أكبر من تلك البعيدة، كما يمكن ان تؤدي التهديدات القريبة جغرافيا الدول الأخرى ان تتبنى استجابة لها اما الموازنة ضدها، ومن الأمثلة على ذلك هي فرنسا وروسيا ضد المانيا في الحرب العالمية الأولى [3]، او المسايرة معها، كما هو الحال مع فنلندا التي اختارت سلوك المسايرة مع الاتحاد السوفيتي بعد هزيمتها مرتين من قبله [4].

ج/ القوة الهجومية Offensive Power: فهو يفترض انه الدول التي يكون لديها قدرات هجومية كبيرة هي الأكثر احتمالا ان تشكل تهديدا أكبر من أولئك الذين لديهم القدرات الدفاعية فقط.

د/ النوايا العدوانية Aggressive Intentions: فهو يفترض انه الدول التي ينظر اليها على انها دول ذات نوايا عدوانية من المرجح ان تثير الاخرين للتوازن ضدها. ومن الأمثلة التي يطرها " والت " لأسناد طرح هذا العامل من عوامل التهديد هو السلوك الليبي بقيادة العقيد (معمر القذافي) الذي انطوى على نوايا خطيرة والذي دفع دول منها فرنسا والولايات المتحدة الى تنسيق الجهود السياسية والعسكرية مع بعض الدول المجاورة لليبيا - لاسيما العربية منها -ضد أنشطة القذافي.[5]

ومنذ انتهاء الحرب الباردة ازدادت التطبيقات لنظرية توازن التهديد على حساب توازن القوى، وسبب ذلك حسب ما يراه الباحثون هو ان نظرية توازن التهديد ذات أسلوب استفزازي، فالدول مضطرة للرد على التهديدات ومن مسايرة التهديد من اجل القضاء عليه، في حين ان فترة الحرب الباردة

---

[72] علاء عبد العزيز عبد العازي، توازن إدراك التهديد وافاق الحوار المتوسطي لحلف الناتو، 2003، متوفرة على الرابط: https://emirate.wiki/wiki/Balance_of_threat

[73] عادل عبد الحمزة ثجيل وعمار كريم حميد، مصدر سبق ذكره، ص 188.

[74] المصدر السابق، ص 189.

[75] المصدر نفسه.

[76] المصدر السابق.

عندما سادت نظرية توازن القوى في مظاهر سباق التسلح والردع النووي ساهم ذلك بإيقاف واستقرار التوازن [1].

وكان الفارق المهم بين مفهوم "توازن القوى" و "توازن التهديد" ان الأول يتعلق بفهم عام للوحدات الدولية ويهدف الى المحافظة على حالة التوازن القائمة او تغيرها لتحقيق التوازن ، في حين ان "توازن التهديد" يتعلق بصورة مباشرة بمدركات صانع القرار، وان "توازن التهديد" تسبقه خطوة مهمة جدا وحساسة وهي إدراك ذلك التهديد Threat perception الذي يشكل عنصرا في تحقيق توازن التهديد ، وان اخطر مرحلة في عملية " توازن التهديد " هي ما تقع به الوحدات الدولية او الفاعلين الدوليين من حالة سوء الإدراك وما يترتب على ذلك من نتائج سلبية ، وسوء الإدراك يعني التباين والاختلاف ما بين الوسط النفسي (العالم كما يدركه صانع القرار) وما بين الوسط الفعلي الخارجي (العالم كما هو بالفعل) .[2]

ووفقا لنظرية " توازن التهديد " يمكن دراسة وتحليل الكثير من الازمات الدولية التي يشهدها الواقع الدولي المعاصر ، كما تساعد على معالجة الازمات والتهديدات وتحاول إيجاد افضل الوسائل التي يتم من خلالها إتمام تلك المعالجات ، كما ان إدراك القوى العظمى والكبرى لنظرية " توازن التهديد " يدفعها الى التفكير الجذري بضرورة عدم الارتكاز الكلي على المفهوم التقليدي لحيازة القوة ، اذ اصبح ذلك المفهوم (التقليدي) غير قادرا على ان يحقق مصالح الدول وحماية امنها القومي والمحافظة على مكانتها ، فكان لابد من إدراك التغيير الذي يشهده الواقع الدولي والمتمثل بالانتقال من مفهوم القوة كمفهوم سائد في نظام (توازن القوى) الى مفهوم مقدار مدى تأثير تلك القوة الذي ظهر واضحا في مفهوم (توازن التهديد) ، وهناك الكثير من الازمات الدولية التي يمكن تحليلها وفقا لمفهوم توازن التهديد ، كالأزمة الدولية بين ايران والولايات المتحدة الامريكية حول امن الخليج وحمايته من التهديدات .[3]

الخاتمة :

تعد التهديدات الأمنية واحدة من اهم الظواهر التي ترافق الزمان ماضيا وحاضرا ومستقبلا، فالتهديد هو احد المداخل السلوكية المهمة التي لا تأتي من فراغ ويستخدمها البشر للإفصاح عن التفاعلات الاجتماعية، وهو عملية ديناميكية تنطوي على تحديد اهداف الطرف الاخر التي يسعى للقيام بها، ويختلف التهديد عن الكثير من الظواهر السياسية للبيئة الأمنية ويتمايز عنها من حيث المفهوم والاهداف والغايات، وان فهم التهديد كظاهرة مهمة في البيئة الاستراتيجية العالمية يعتمد في جانب كبير على أسلوب إدراكه، وتنصرف عملية إدراك التهديدات الأمنية الى تحديد درجات قصوى وأخرى دنيا للأذى المتوقع، كما يختلف رد الفعل المتوقع باختلاف درجة التهديد ، فـ إدراك التهديد هو الحد الفاصل الذي يميز التهديد الحقيقي عن التهديد الكامن وان عملية إدراك التهديد لا تتم بمعزل عن البيئة الأمنية المحيطة بالتهديد، وبالأخص توزيع القوى ما بين الفواعل والوحدات الدولية والغير دولية، وان عملية تحليل علاقة تلك الفواعل بأطراف التهديد يمكن ان يؤثر على كيفية إدراك التهديد وعلى نوعية الاستجابة للتهديد، كما يعد من العوامل المؤثرة في ثبات التهديد او تغييره.

---

(77) بهاء عدنان السعبري، مصدر سبق ذكره، ص 157.

(78) حيدر زاير العامري، العلاقات الدولية ما بين توازن القوى وتوازن التهديد (اطار نظري) ، مجلة العلوم السياسية ، العدد 53 ، 2017 ، ص292.

(79) المصدر السابق، ص 295.